البناء الطبقى والعدالة الاجتماعية فى التعليم

اعداد

أ.همت حسين المسلماني

د.محمود عبدالحميد حمدى

أستاذ مساعد علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمنهور

د. إسلام فوزى أنس قطب

أستاذ مساعد علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمنهور

دورية الانسانيات . كلية الآداب . جامعة دمنهور
العدد التاسع والخمسون – يوليو – لسنة 2022

البناء الطبقى والعدالة الاجتماعية فى التعليم

أ.همت حسين المسلماني
د.محمود عبدالحميد حمدى
د. إسلام فوزى أنس قطب

الملخص:

هدفت الدراسة الحاليه إلى الكشف عن واقع علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية وكيف تأثرت الأوضاع التعليمية بالأوضاع والتغيرات المجتمعية، وما هى أهم ملامح العدالة الاجتماعية فى التعليم وأهم مبادئها ومعاييرها، وأهم أبعادها واستعانت الباحثة بالدراسات السابقة للوقوف على أهم نتائج الدراسات وما آلتاليه هذه النتائج حتى تتمكن من استكمال نقطة البحث للوصول بها إلى أدق النتائج وأهم الحلول . واستخدمت منهج التحليل النقدى لتحليل وكشف وتوضيح واقع هذه العلاقة على النظام التعليمى والمجتمعى المعاش، وعمل مقابلات متعمقه مع خبراء تربويين، وأيضاً مقابلات أخرى مع طلبه وأولياء أمور، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن التغيرات التى حدثت فى المجتمع من منتصف السبعينات والتى قوت نمط الرأسمالية المشوهه وما صاحب ذلك من إدماج التعليم فى المنظومة الرأسمالية عن طريق فتح الباب لتراكم الثروه عبر الاستثمار فى التعليم . هنا تحول التعليم بالتدريج إلى طبقى وأصبح القادرون مادياً يحصلون على فرص تعليمية اكبر وأفضل ولم يؤثر هذا الوضع فقط على حرمان أبناء الطبقة الفقيره وأبناء شرائح الطبقة المتوسطة العاديه من بعض فرص التعليم فقط، بل أثر أيضاً على غلق فرص هؤلاء الأفراد فى الحصول على وظائف لائقه إن وجدت بعد الانتهاء من التعليم وغلق فرص الحراك الاجتماعى.

Abstract:

The The current study sought to (1) figure out the relationship between education and social status, (2) how educational conditions were affected by social circumstances and changes, and (3) what are the most important social justice features in education and its principles, standards, and dimensions. The researcher reviewed the previous studies to find out the most outstanding results of those studies so that she would be able to continue with the focus of this research to reach its most accurate results and most important solutions. The study adopted a critical analysis methodology to analyze, reveal, and clarify the effect of this relationship on the educational and societal systems. Moreover, the researcher conducted in-depth interviews with educational experts, as well as other interviews with students and parents. The results of the study indicated that the changes - that occurred in the society from the mid-seventies which strengthened the distorted capitalist pattern and the accompanying integration of education into the capitalist system by opening the door to the accumulation of wealth through the investment in education – were the reason why education has gradually become stratified. Thus, the wealthy get access to greater and better educational opportunities. This situation has not only deprived the poor children and the children of the ordinary middle-class of some educational opportunities, but also, it affected the loss of the opportunities for these individuals to obtain decent jobs, if any, after completing education, and the loss of opportunities for social mobility.

المقدمة :

شهد المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين جمله من التحولات والتغيرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسى ، واتسمت تلك التحولات بالعمق والجذرية مما أدى إلى تغير جذرى فى بنية العلاقات الاجتماعية الاجتماعية والطبقية وعلى الصعيد الاجتماعى شهد المجتمع المصرى ظهور فئات وجماعات مصالح جديدة، رجال الأعمال والطبقة الطفيليه التى استفادت أيما استفاده من قوانين الانفتاح الاقتصادى – اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى – والذى سمح للعديد من الفئات الطفيليه التى تنمو وتطفو على سطح الخريطة الاجتماعية بالتواجد بقوة وممارسة الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

وأصبح التوصيف الاجتماعى للطبقات الاجتماعية المتعارف عليه صالح للتوصيف والتحليل وأصبح معيار تحديد الوضع الاجتماعى هو الثروه والسلطه بوصفها المعبر الوحيد إلى الوجاهه الاجتماعيه والشرعيه إلى دخول عالم المال والأعمال والارتباط بالمصالح الغربيه فى الاقتصاد المصرى وفى وسط هذه التفاعلات والتحولات والتغيرات يقف النظام التعليمى الرسمى مستجيباً لتلك التحولات والتغيرات بصوره أكثر دراماتيكيه من التحولات نفسها، ولقد انشغل نفرليس بالقليل بالتصدى لتلك القضايا وموقف التعليم من هذه التحولات سلباً وإيجاباً وتبلورت الرؤى فى تيار نقدي راديكالى نظر إلى التعليم بوصفه يلعب دوراً سياسياً ايديولوجياً، وليس معرفياً فقط ، ووقف على الجانب الآخر فريق تقليدى أخذ يبرر السياسات والاجراءات التى جعلت التعليم يستجيب بصوره لا تحقق العداله والمساواة ومن خلال هذا الفصل نحاول توضيح ماهيه الطبقة وأنواعها وسمات التركيب الطبقى فى المجتمع المصرى، ونكتب ونستعرض اهم ملامح العداله الاجتماعيه بتوضيح مفهومها واهم معاييرها ومبادئ تحقيقها في التعليم وأبعادها لمحاولة الاجابه علي التساؤل ال رئيسي في دراستنا الراهنه وهو هل التعليم يوفر فرص تعمل علي تحقيق العداله الاجتماعيه أم أنه يرسخ لمفهوم الطبقيه ويزيد من حدتها لنصل لتوضيح اهم نقاط البحث الا وهي واقع علاقة التعليم بالطبقه الاجتماعيه والتمايز الطبقي في التعليم.

أولاً: اشكالية الدراسة:

استجاب النظام التعليمى على الصعيد التعليمى والتربوى لكل التداعيات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لدور الدولة فى التعليم المجانى وإتاحة الفرص أمام الجميع أصبح هناك تعليم اجنبى وتعليم استثمارى صاحب الانفتاح والعولمة ففرض نفسه بقوة وجعل التعليم المجانى تتراجع قيمته فى سوق العمل . وهذا ولد إشكالية فى اقبال الطبقات القادرة على متطلبات السوق فى مجال التعليم من خلال قدرتهم المادية مما شكل مشكلة فى تكافؤ الفرص والمساواة وترتب عليها إشكالية فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الآتى:

الأهمية النظرية للدراسة: من خلال توضيح وتحليل وكشف دور الطبقة الاجتماعية وواقع علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية، وكشف الدور الذى يقوم به التعليم فى ما إذا كانت أنظمته المختلفة تدعم الفوارق الطبقية أم تعمل على إحداث عدالة اجتماعية، ونأمل أن تكون إضافة جديدة يستطيع من خلالها الباحثون استكمال مسيره الاصلاح التربوى والعمل على حل هذه المشكلة.

الأهمية التطبيقية للدراسة: تحاول الدراسة الراهنه توضيح إلى اى حد فى الواقع العمل تؤدى أنظمة التعليم المختلفة، والمتباينه إلى حدوث خلل فى المجتمع وبالتالى التأثير على روح الانتماء والمواطنة لدى أفرادة، وبالتالى إلى الولاء لهذا المجتمع وأيضاً الاستفادة من طرح هذه الاشكالية فى موضوع البحث أمام المسؤلين والتربويين وصانعى القرار للعمل على حل مثل هذه المشاكل فى نظام التعليم المصرى.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى محاولة توضيح ما إذا كان التعليم خدمه أم سلعه؟ ، وينبثق من الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية ذات الصله وهى كما يلى:

١-الكشف عن واقع علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية.
٢-توضيح أهم ملامح العدالة الاجتماعية فى التعليم ومبادئها وأهم أبعادها.
٣-التعرف على مدى التمايز الطبقى الذى ينتجه نظام التعليم فى مصر من عدمه.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

طبقاً للأهداف التى سبقت الاشارة إليها فان الدراسة الراهنة تطرح تساؤلات رئيسية وهى:

١-ما واقع علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية؟
٢-ما أهم ملامح العدالة الاجتماعية فى التعليم؟
٣-إلى أى مدى يؤثر الجانب المادى فى تحديد مستوى ونوعية التعليم؟

خامساً: الأطار النظرى للدراسة:

فى هذه الدراسة تم التركيز على نظرية رأس المال الثقافى للعالم الفرنسى "بيير بورديو" باعتبارها الموجه النظرى لهذه الدراسة فى ضوء دراسة علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية.

➢**نظرية رأس المال الثقافى:** Cultural Capital Theory

يظهر التسلسل الهرمي لنظرية رأس المال الثقافي من خلال النظر إلى كل من الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا عند انتقال الأفراد من المدارس الثانوية إلى مؤسسات التعليم الجامعي، حيث نجد أن الطبقة المتوسطة والعليا يمتلك أبناؤها من الخبرات الثقافية والاجتماعية ما يوفر لهم نوعا من الطمأنينة والقدرة على المشاركة في كافة أنماط الأنشطة الطلابية داخل الجامعة، الأمر الذي يشعرهم بالراحة والاستقرار[١]. حيث يرث الطالب في تلك الأسر المتوسطة والعليا مجموعة من المعارف الثقافية المميزة والمنقولة له بواسطة الأسرة المؤهلة، ويكتسب من المهارات والقواعد والقدرات اللغوية والفنية ما يجعله يملك رأس مال ثقافي يحقق له النجاح والتفوق في المؤسسة التعليمية[٢]. بينما نجد أن الطلاب الذين يأتون من الطبقات الدنيا إلى الجامعة ولديهم القليل من تلك الخبرات الثقافية والاجتماعية، تتأثر بمعدلات مشاركتهم الاجتماعية ويشعرون بالعزلة داخل الجامعة وينظرون لأنفسهم على أنهم غير مؤهلين.[٣]

وتكشف لنا دراسة "بورديو" عن وظيفة النظام التعليمي ودوره الفعال في إعادة إنتاج البناء الطبقي للمجتمع من خلال أن الهرم الطبقي ليس مجرد محصلة لبناء علاقات القوى المرتبط بتوزيع السيطرة في المجال الاقتصادي، بل إن ظروف إعادة إنتاج هذا النظام له

(1)Stube Jenny M., "Class, culture, and participationin the collegiate extra-curriculum", Sociological Forum Journal. Vol (24), Issue (4), Dec 2009, pp.887-889

(2)Conner Thaddieusand Rabovsky Thomas M., "Accoutability, Affordability, acces: a review of the recent trends in higher education policty research", Op. cit, P.85.

(3)Stube Jenny M., Op. cit p.887-889.

صلة وثيقة ومباشرة بالمؤسسات التربوية، كما يشير بورديو إلى أن النظام في واقع الأمر يقوم بمهمة انتقاء اجتماعي مؤسسي على معايير ثقافية للطبقة المسيطرة.(٤)

وهذا ما يظهر بوضوح في مؤسساتنا التعليمية، حيث يلاحظ سيطرة أبناء الطبقات العليا على نمط التعليم الخاص، ليس فقط لمستواهم الاقتصادي، بل تطبيقا للقيم الثقافية التي تنتشر في بيئتهم، باعتبارهم من الطبقات التي يكون لها النفوذ في المجتمع، ومن ثم ضرورة التحلي بالقيم والمثل العليا التي نشأوا فيها تطبيقا لعملية الانتقاء الاجتماعي.

ويرى "بيير بورديو" أن النظام التعليمي التقليدي يقلل من مكتسبات الطالب أو السيادة الرمزية للطالب، والتي حصل عليها عن طريق الأسرة، كما يقرر أن كل نسق تربوي يمتلك بعض خصائص البناء الوظيفي التي تعبر عن طبيعته، وعن ظروف، المؤسسة التي يعتبر وجودها ضروريا لممارسة وظائف النسق التربوي وإعادة إنتاج المعاني الثقافية.(٥)

ومن هنا يمكن تلخيص إسهامات بيير بورديو فيما يلي:(٦)

١.تقدم نظرية بوردو حقائق نظرية وإمبريقية تؤكد أن المجتمع الطلابي ليس محيطا متجانسا من الناحية الثقافية والاجتماعية، وأن دراسة التباين في المستويات التعليمية والتحصيل بين الطلاب يتطلب ضرورة دراسة البحث في أصول الطبقة، وهذا يؤكد بصفة خاصة على تأثير البناء الطبقي للمجتمع في ممارسات وطرق أداء النظام التعليمي.
٢.اسهمت نظرية "بورديو" فى الكشف عن دور المدرسة والمؤسسات التعليمية فى تدعيم إعادة الانتاج الاجتماعى وأوضاع عدم المساواه الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال المفرز الطبقى للطلاب وتصنيفهم وتدعيم أوضاع أبناء الطبقة المسيطره وحرمان أبناء الطبقة الأقل تمايزاً. ويسهل الرصيد المعرفى بأبناء الطبقة المسيطره، والاستعدادات المكتسبه داخل الأسرة من فرص نجاحهم فى النظام التعليمى، والذى يعمل وفقاً لأساليب ومعايير تقوم على أساس ثقافة طبيعتهم وتتوافق معها.
٣.كشفت أعمال بورديو عن إعادة التأكيد على دور العوامل البنائية في التحليل التربوي، حيث أعادت تلك النظرية – رأس المال الثقافي – التحصيل التربوي لمكانه الطبيعي من الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويتضح مما سبق أن بيير بورديو في نظريته عن إعادة الإنتاج الثقافي أراد أن يوضح أن الطالب يكتسب من الأسرة مجموعة من المعايير والقيم – رأس مال ثقافي – ثم

(١)حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص١٦٢-١٦٣

(2)Bourdieu Pierre, Culture Reproduction and Social Reproduction: In Knowledge Education and Social Change, Edited by Rchard Brown. London, Tavistin, 1973. p.72

(٣)حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، مرجع سابق، ص ص١٦٧-١٦٨

يأتي إلى المدرسة كمؤسسة تعليمية ويكون مشبعا بهذا القدر من رأس المال، الأمر الذي يجعله في مقدمة الترتيب الطبقي، ثم تقوم المدرسة بعملية فرز لهؤلاء الطلاب ... الهابيتوس الثانوي – حتى يتمكن الطالب من تحقيق التوافق مع بيئته الأسرية والمدرسة كمؤسسة تعليمية، ولاسيما أن ذلك يتفق مع أيدلوجيات الطبقة الوسطى والعليا والتي تملك لهذا القدر من رأس المال ويفتقده أبناء الطبقات الدنيا – وهذا ما سوف نوضحه في هذا البحث.

سادساً : الدراسات السابقة:

١-**دراسة** "محمد ياسر الخواجه" **بعنوان** " أزمة التعليم – أزمة مجتمع – دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية " (٢٠٠٢):[٧]

هدفت الدراسه الى التعرف على دور التعليم فى إعادة التفاوت الطبقى وتوسيع هوة التمايزات الاجتماعية بين أفراد المجتمع المصرى . وطبقت الدراسة فى مدرستين إحداهما حكومية والأخرى لغات بمدينة طنطا، واعتمد الباحث فى جمع البيانات على استمارة استبيان مقننه طبقت على ٣٢٠ تلميذاً بالمدرستين العامه والخاصه، كما اعتمد على المقابلات المفتوحة التى أجريت على بعض الخبراء والمسؤلين عن التعليم بمدينة طنطا، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة أسباب تتفاعل فيما بينها فى جعل التعليم ما قبل الجامعى يسهم فى اعادة التمايزات الاجتماعية فى المجتمع المصرى من أهمها الأسباب التى تتعلق لنوع التعليم نفسه والوضع الاجتماعى والثقافى للأسرة والشروط التى يتطلبها سوق العمل.

٢-**دراسة** "ناهد رمزى" ، **بعنوان** " العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى: دراسة للمنظومة التعليمية – دراسة وصفيه " (٢٠٠٧):[٨]

استهدفت الدراسة التعرف على بعض جوانب مشكلات العملية التعليمية، ورصدد التعاونات فى توزيع الفرص التعليمية على طلاب التعليم ما قبل الجامعى وفقاً لما تسمح به قدراتهم العقلية وميولهم الخاصة واستعدداتهم لتلقى العلم، وداعتيهم لذلك بصرف النظر عن ظروفهم الاجتماعية ومستواهم الاقتصادى أو انتمائهم الاقليمية . مستخدمة منهج البحث الوصفى، وتضمنت عينة الدراسة طلاب تلك المرحلة من السنة الرابعة الابتدائية ، وحتى الثانوية العامه وعينه من أولياء أمور طلاب تلك المرحلة، وعينة من مدرسي ومديرى تلك المدارس هذا بالإضافة إلى عينه من المبانى المدرسية للمراحل المختلفة . وأسفرت الدراسة عن جوانب القصور فى مجال العداله الاجتماعية فى التعليم أهمها الانفاق على التعليم أصبح مشكلة كبرى على الأسر محدودة الموارد.

---

(١)محمد ياسر الخواجه، أزمة التعليم – أزمة مجتمع: دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٠٢

(١)ناهد رمزى، العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى: دراسة للمنظومة التعليمية – دراسة وصفيه، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة – مصر ، المجلد الثالث، ٢٠٠٧

٣-دراسة " جريبسرود جوستين " "Gripsrud Jostein" **بعنوان** "التعليم الطبقى ورأس المال الثقافى" (٢٠١١):[٩]

هدفت الدراسة الى التعرف على رأس المال الاجتماعى والثقافى وأثرهما فى العملية التعليمية من خلال التعرف على العلاقة المتغيرة بين الطبقة الاجتماعية والمهن التعليمية فى ضوء ما يسمى بالثقافة الاصلية . اجريت الدراسة فى النرويج على عينه من طلاب وطالبات الجامعات ذات المستوى المرتفع فى التحصيل، باستخدام المنهج المقارن وطريقة المسح الاجتماعى وقد تم الحصول على البيانات من خلال الوثائق والسجلات والمقابلات المتعمقة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب والطالبات الذين يمتلكون رأس مال ثقافياً وطبقياً مرتفعاً كانوا اكثر تميزاً فى ممارسة انماط علمية وثقافية معينه بالمقارنه مع الطلاب والطالبات ذوى المستوى الطبقى المنخفض والذين لا يمتلكون رأس مالاً ثقافياً يؤهلهم لتعليم أنماط معينه من الثقافة والفنون.

٤-دراسة " ستيفن جيراردى" "Steven Gerardi" **بعنوان** "دخل الأسرة وتعليم الأبناء كرأس مال بشرى" (٢٠١١):[١٠]

هدفت الدراسة الى التعرف على عدة سمات وأبعاد أساسية تؤثر فى مستوى التحصيل الدراسى للطلاب والطالبات حيث هدفت إلى التعرف على الخلفية الاجتماعية لأجل التعرف على دخلالأسرة ، وكذلك التعرف على الخلفية التعليمية بما فى ذلك الدورات التحضيريه المستخدمة فى الكلية والمدارس الثانوية . أجريت الدراسة فى ولاية نيويورك بنسبة ١٠% على الصعيد الوطنى وتم جمع البيانات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية عن طريق الاستفتاء الذى طبق على عينة عشوائية مكونه من ٣٥ طالباً وطالبه من طلبة وطالبات الفرقة الأولى.

كذلك ما يقرب عن ١٠% من فئة الموظفين الجدد فى الكلية و ٢٥% من فئة المهنيين فى بعض المجالات فى ولاية نيويورك ، أما بالنسبة للخلفية التعليمية فقد تم جمع البيانات من الوثائق الرسمية بالكلية . وتوصلت الدراسة إلى أن ثمة تأثيراً واضحاً للمحصله الأكاديمية للطلاب والطالبات فى تحديد نوعية الدراسات والبرامج البحثية ولمستوى دخل الوالدين التعليمي أثر واضح فى إلحاق ابنائهم مستوى معين من التعليم الجامعى وان التعليم رأس مال بشرى يستثمر فى الأفراد والجامعات يساعد على الحصول على مستوى علمى قادر على إدارة الحياة العملية والثقافية.

(2)Jostein Gripsrud & Jan Hovden. Changing relations: Class, education and cultural capital, Poetics Journal, Vol.39, No.6, Dec 2011

(1)Steven Gerardi. family income and fathers' education as a function of human capital, International Journal of Academic Research, Vol.3, No.5, Sep 2011

سابعاً: الإطار المنهجى للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي منهج التحليلي النقدي نظراً لأنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة ويساعد في تلبية الأهداف التي تبنتها كما تعتمد الدراسة الحالية علي تحليل بيانات جاهزة تتمثل في (نماذج من السياسات الاجتماعية والتشريعية في مجال التعليم) . بالإضافة إلي دليل مقابلة مع بعض الأسر حول طبيعة الخدمات التعليمية لقياس مدى الرضا عنها أوالشعور بالتمايز الطبقي فيها.

ثامناً: البناء الطبقى فى التعليم:

١-مفهوم الطبقة: Class

الطبقة مفهوم علمى حديث، يطلق عليه فى اللغة الانجليزية Class وفى الفرنسيه Classe، وللكلمة نظائرها فى مختلف اللغات الأوروبية، وتعنى "الصنف من الناس أو الأشياء" غير أن الكلمة العربية أصدق فى الدلاله على المعنى الحقيقى من الكلمات الأوروبية، لأن الطبقة فى لغة العرب توحى إلى التفاوت الرأسى، غير أن الكلمات الأوروبية التى قد تعجز عن وصف التفاوت الذى يكون بين الأشياء المتماثله أو المتساويه فى الطبقة والفرق بين التفاوت الرأسى والتفاوت الأفقى هو أن الأول تفاوت من الأعلى إلى الأدنى، وأن الثانى تفاوت لا يلزم الجاه أو المنظر أو ارتفاع المركز أو ارتفاع المراتب والثروات.(١١)

تعرف الطبقة بأنها "مجموعة من الأفراد الذين يتشابهون معاً فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى ويترابطون معاً بمجموعة من المعايير والقيم المشتركة والتجمع السلالى ، كما تعرف أيضاً بأنها "مجموعة من الأفراد الذين يتشابهون معاً فى النوع والمهنه والجامعة والسلالة".(١٢)

الطبقة عبارة عن "مجموعة من الأفراد الذين يشتركون معاً فى السمات الثقافية والاجتماعية والتنظيمية ويعتقدون فى قيم واحده".(١٣)

هذا ويعرف "جون ولتر" Walter John الطبقة بأنها "عبارة عن فئه من فئات المجتمع والذين يكونون على فهم بطبيعة مجتمعهم، ويظلون ملازمين لآخرين يتشابهون معهم فى بعض السمات، مثال ذلك الطبقة كما أشار إليها ماركس".(١٤)

---

(١)عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الكتاب الاول المدخل، دار غريب للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٣٨

(2)Spooner Alan and Hawker sara, Oxford paperback Dictionary: The saurus and word power Guide, New York University press, 2002, p.151

(3)Keith Grint, work and society Areader, polity press, 2002, p.245

ويعرف "أنتونى جيدنز" A. Giddenz الطبقة بأنها "فئه اجتماعية مشغوله بأعمال غير يدويه أو مهن إداريه فى مستوياتها المختلفه". (١٥)

- **الطبقة الاجتماعية: Sacial Class**

إن الطبقات جزء من البناء الاجتماعى، وتربطها به علاقات وثيقه وتتجه العديد من دراسات الطبقه إلى التأكيد على دراسة الحراك الاجتماعى باعتباره وجهاً من أوجه التغيير المصاحب للوجود الطبقى من ناحيه، وباعتبار أن فشل الفرد أو الطبقة فى الحراك قد يكون سبباً فى الصراع من ناحيه أخرى.

عرف "ماركس" Marx الطبقة على أنها "تجمع من الأشخاص يؤدون الوظيفه نفسها فى عملية الانتاج"، كما يقرر ماركس أن أساس تقسيم المجتمعات إلى طبقات هو ملكية أو عدم ملكية وسائل الانتاج وأن الموقع من وسائل الانتاج هو الذى يحدد كل العوامل الأخرى مثل المهنه والدخل وأسلوب الحياه".(١٦)

ويقول "ماكس فيبر" Max Waber نتحدث عن الطبقه حينما يوجد عدد من الناس يشتركون فى عنصر أو مكون بسبب عدد معين يعكس إلى حد كبير فرص حياتهم، وإن هذا العنصر يتحدد من خلال المصلحه الاقتصاديه التى يعبر عنها امتلاك السلع والفرص، يبدو واضحاً تحت تأثير ظروف السلع أو سوق العمل.

وتشير هذه الخصائص إلى الموقف الطبقى الذى يعبر عنه باختصار أنه السيطره على مصادر الدخل، ومستوى المعيشه الخارجى، وخبرات الحياه الشخصيه إلى المدى الذى تتعدد فيه تلك الخصائص بطبيعة ومبلغ القوة والقدرة على التحكم والتصرف فى السلع والمهارات داخل النظام الاجتماعى.(١٧)

ويعرف "روبنسون" و"هاريس" Robinson & Harris على أنها مجموعه من الناس الذين يشتركون فى علاقة عامه بعملية الانتاج وإعادة الانتاج الاجتماعى متشكلين علائقياً على أساس صراعات القوى الاجتماعية، وهو الذى بالامكان تطبيقه على حالة

---

(4)Walker John Raymond, Dictionary of politics, Education, publishing corporation, 1999, p.74

(٥)أنتونى جيدنز، مقدمه نقديه فى علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٤٣

(1)Janel Thompson. B. A. sociology made simple. Heineman. London, 1986, p.40

(2)Thomas F. Remington. The Russian Middle Class policy objective National council for Eurasian and East Ewopeaan Research university of Washington, 2010, p.45

التضاد الاستقطابى، كالذى بين (البرجوازيه والبروليتاريا) وعلى المصالح الجزئيه داخل نطاق طبقه واحده بعينها (كالرأسمال الصناعى ، والتجارى) .[١٨]

التعريف الاجرائى للطبقة الاجتماعية: "مجموعة من الأفراد الذين يشتركون فى مهنه أو وظيفه متشابهه ونقول بينهم علاقات اجتماعيه نتيجة لقيامهم بعملية الانتاج والتى يسعون من خلالها لتحقيق مصالح مشتركه بينهم، ويتشابه الأفراد الذين ينتمون للمهنه أو الوظيفه نفسها فى الكثير من العادات والسلوك وطرق المعيشه.

٢-<u>أنواع الطبقات:</u>

ويحدد "أحمد زايد" ثلاثة أنواع من الطبقات فى المجتمع المصرى:

-<u>الطبقة البرجوازيه:</u>

تكونت الطبقة البرجوازيه فى المجتمع المصرى فى فترة التحول نحو الرأسماليه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر واستقرت هذه الطبقه حتى النصف الأول من القرن العشرين كطبقه مالكه للأرض والتجاره والصناعه والمال.

-<u>الطبقة الوسطى:</u>

كان وصفها أشد تعقيداً تكونت بواكير هذه الطبقه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وتبلور تكوينها فى النصف الأول من القرن العشرين وضمت متوسطى ملاك الأرض ومتوسطى التجار وأصحاب المهن المتخصصه كالأطباء، وضباط الجيش والبوليس والمحامين واساتذة الجامعات والمثقفين أدت سياسات التوسع فى التعليم فى هذه الطبقة إلى الدخول إلى دائرة الاقتصاد والعمل على تملك أدوات الانتاج.

-<u>الطبقه الدنيا:</u>

هى أشد الطبقات تفككاً تكونت هذه الطبقة من مجموعة من الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن من جراء عمليات امتلاك الآراضى والزياده السكانيه وانخراط بعض هؤلاء فى العمل الصناعى خاصة منذ عشرينات هذا القرن، ومن ثم فإن تطور تركيب الطبقة الفقيرة قد خلف تجمعات الشرائح مختلفة، ليست لديها قدره على تجميع مصالحها أو حتى بلورتها.[١٩]

والواقع المشاهد يؤكد أن التنميط الطبقى هو المنتشر فى مجتمعنا المصرى وخاصه إنتشار الطبقه الوسطى على المستوى الريفى والمستوى الحضرى، وقد لوحظ ان ثمة علاقة

---

(3)W. Robinson and J. Harris A. Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnational Capitalist Class. Science and society, Vol.64, No.1, 2000, p.19

(١)أحمد زايد ، تناقضات الحداثه فى مصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الجيزة، ٢٠٠٥، ص ص٥٩-٦٠

بين هذا التقسيم وبين اختيار نمط التعليم الذى يتناسب مع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى.[٢٠]

٣-سمات التركيب الطبقى:

وتتحدد السمات البارزة للتركيب الطبقى فى المجتمع الحديث بشكل عام كما يلى:[٢١]

-يشير مفهوم الطبقة إلى مجموعة من الناس يشتركون معاً فى نفس الموقف الاقتصادى.
-يتحدد النظام الطبقى الحديث بدايه وكما يتضح من المصطلح ذاته بالبعد الاقتصادى لأنه البعد الأكثر أهمية ووضوحاً فى التدرج الاجتماعى ، لما يرتبط بهذا البعد من أبعاد اجتماعية وسياسيه أخرى- كالمكانه أو القوة السياسيه، أو النفوذ السياسى فالتركيب الطبقى إذن للمجتمع الجديث ينهض على أساس اقتصادى خلافاً للنظام الاقطاعى الذى ينهض على أسس قانونيه أو عنصريه.
-النظام الطبقى الحديث نظام مفتوح – على الأقل من الناحيه النظرية والمعياريه والرسميه. ومن ثم يسمح بالحركه الاجتماعيه على المستوى النظرى أيضاً فى حدود أكثر إتساعاً من تلك التى عرفتها نظم التدرج الاجتماعى السابقه على النظام الطبقى الحديث.

٤-دور الطبقة الاجتماعية:

وقد توصل "روزين هارولد" R. Harolod إلى أن للطبقة الاجتماعية دوراً بارزاً فى تنمية العلاقة بين المعرفه العلميه للأبناء وقدرتهم على اجتياز نمط معين من التعليم بتماش مع قدراتهم وإمكانياتهم العلميه والمادية.[٢٢]

فالطبقه تلعب دوراً أساسياً فى تدعيم اتجاهات الطلبه فى اختيار نوعية التعليم الجامعى ، وذلك من خلال دورها فى تنمية القدرات المعرفية للطالب والعمل على تعزيز عمليات التعليم من الآخرين.[٢٣]

كما تعتبر الطبقة الاجتماعية عاملاً رئيسياً للنجاح والإنجاز بالنسبة للطالب، ولا سيما أنه من خلال الطبقة يستطيع أن يتنبأ بالنجاح والازدهار الذى يمكن أن يحققه وهذا

---

(٢)حوته حسين سعد، الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم، المجلة العربية لعلم الاجتماع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، عدد (١١)، ٢٠١٣

(٣)محمود حموده، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص٢٢٦

(1)Harris Roxy, "Language and sociology class, arosen contribution changing English: studies culture Education, Vol.16, NO.11, Mar 2009, p.85

(2)Quinn Andrew and Rewauinn, "An Exploratory Study of Opinions on Clickers and Class Participation From Students of Human Behavior in the Social Environment", Vol.20, No.6, Sep 2010, pp.723

يبرز الصله والعلاقه الوطيده بين تعليم الوالدين والمستوى الاقتصادي والاجتماعى، وعلاقة ذلك بمستوى النجاح الذى يمكن ان يحققه الطالب فى المؤسسه التعليمية ، وكيفية اختياره الناجح لها، لانها تؤثر على مقدار الفرص التعليمية التى يحصل عليها الطالب.[٢٤]

٥-العدالة الاجتماعية ومفهومها :

وبعد أن عرضنا لموضوع الطبقيه وواقع علاقة التعليم بالطبقية كان من الأهمية البالغةفى توضيح موضوع ومشكلة بحثنا أن نعرض ملامح العداله الاجتماعية التى يجب أن يتمتع بها التعليم فى مصر للاجابة على أهم تشاؤل فى دراستنا الراهنه وهو، هل يمكن النظام التعليمى أن يرسخ لمفهوم الطبقية ويزيد من حدتها أم أنه يوفر فرص تعمل على تحقيق العداله الاجتماعية والمساواة والانصاف؟!.

فالعدالة الاجتماعية قيمه ساميه وغايه عظمى تنشدها المجتمعات الانسانية على مر العصور والأزمنه، وهى لب غالبية ثورات الشعوب على أنظمتها الحاكمة والمستبده ومن ثم تحرص النظم السياسية والمشتغلين فيها على تبنى مبادئ العدالة الاجتماعية أملاً فى القبول المجتمعى والدعم الشعبى . إلا أن نجاح وفشل هذه الانظمة وقواها المجتمعية يظل رهن رؤيتها العداله الاجتماعية وسياسات تفعيلها على أرض الواقع فى ظل تحديات مجتمعيه وعالميه غالباً ما تكون مضاده لاشكال العداله الاجتماعيةبمفاهيمها القيمية بخالصه.

ومن ثم تتغير رؤى النظم الحاكمه وسياساتها نحو تحقيق العداله الاجتماعية بتغير الظروف المجتمعية والاقتصادية والسياسية للدوله . ويتضح ذلك فى تغير ملامح العداله الاجتماعية فى الدساتير المصرية التى صاحبت ثورات المصريين وكفاحهم ضد الظلم والاستبداد ابتداء من أول دستور للمصريين عام ١٨٨٢م فى عهد الخديوى توفيق بعد الثورة العرابية وتوقفه بسبب الاحتلال البريطانى ومرورا بثورة ١٩١٩م، وصدور دستور ١٩٢٣م، ثم دستور ١٩٥٦م الذى كان ثمرة للثورة ١٩٥٢ ضد الطبقية المجتمعية والحكم الاستبدادى وتأصيلاً لعصر جديد للعدالة الاجتماعية فى ظل مبادئ الاشتراكيه وبعد انتهاء الوحده العربية بين مصر وسوريا أعلن عن دستور مصر ١٩٧١، ذلك الدستور الذى ظل يعمل فى ظل الانفتاح الاقتصادى ومبادئه الرأسماليه التى عصفت بالعداله الاجتماعية فى المجتمع المصرى. إلى أن تم وقف العمل به بقيام الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١ تمت شعار عيش – حريه – عداله اجتماعية، وهو ما أسفر عن استفتاء الشعب على دستور ٢٠١٢، إلا أنه نال جدلاً واسعاً حول عديد من موارده الدستوريه، إلى أن اندلعت ثورة ٣٠ يوليو ٢٠١٣، لتؤكد على هذه المطالب مجدداً، ومن ثم أجريت تعديلات على دستور ٢٠١٢ ليصدر دستور ٢٠١٤ بعد ثورتين شعبيتين متتاليين وفى ظل ظروف اقتصاديه وسياسه قاسيه ومضطربه داخل مصر وفى محيطها العربى والاقليمى، مراعياً دعم ذلك مفاهيم اكثر شموليه للعداله الاجتماعية عن سابق الدساتير وإن العلاقة بين

(3)Gerardi Steven, Family income and fathers' education as a function of human capital, international Journal of Academic, Vol.3, No.5, Sep 2011, p.88

التعليم والعداله الاجتماعية فى شكلها الظاهر تعد علاقة جزء بكل أو خاص بعام، بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التى تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها والتى تسعى إلى إتاحة هذا الحق فى إطار من المساواة العادله والحريات المنضبطه، إلا أن العلاقة بينهما فى جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادله، فلا تتحقق العدالة الاجتماعية فى مجتمع ما دون تحقيق العداله فى التعليم، ولا يمكن ان تتحقق العداله فى التعليم فى غياب لسياسات العدالة الاجتماعية شامله المجتمع كله . وبالتالى لا يمكن أن يحدث إصلاح تربوى بعيداً عن الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

▪مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هى تحقيق الوضع الاجتماعى المثالى لأفراد المجتمع بحيث يتمتعون بنفس الحقوق من الخدمات والفرص والمراكز الاجتماعية، من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية لأفراد المجتمع بتمكينهم من نفس الفرص المتاحه والمساواة فى توزيع الموارد والدخل والثورة.[٢٥]

وهى " المساواة فى فرص الرعاية والرفاهيه فى الجيل الواحد أو بين الاجيال المتعاقبه، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.[٢٦]

وتعرف على أنها عملية تحقيق المساواة فى الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصاديه والاجتماعيه، دون تمييز استناداً إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيده أو الموقع الجغرافى أو المركز الاجتماعى أو لأى سبب كان، وتوفير فرص متكافئه للجميع للارتقاء بقدرتهم على المنافسه إلى أقصى حد ممكن بسبب بهدف زيادة مستويات الرفاهية وتقليل حده التفاوت الاجتماعى.[٢٧]

وأيضاً هى "المبدأ الأساسى من مبادئ التعايش السلمى فى الدولة وتتم عن طريق تحقيق المساواة بين الجنسين أو تقبل حقوق الشعب أو المهاجرين.[٢٨]

---

(1)Rosalie Ambrosino, et al. Social Work and Social Welfare: An Introduction, 4th Edition, United States, tham son learning, 2001, P.435

(2)The World Bank, Beyond Economic Growth: Meeting the Challenges of Global Development, 2002, P.11

(٣)تقرير الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، المضي فى التقدم، بناء المنعه لمنع المخاطر، ٢٠١٤
https://www.un.org

(٤)برنامج التوعية الحقوقية للمجتمعات المحلية، العدالة الاجتماعية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية. اعدلوا فيما بينكم، مركز التأخى للديمقراطية، والمجتمع المدى ٢٠ فبراير ٢٠١٥
https://www.farternity-sy.org

التعريف الإجرائى للعدالة الاجتماعية: " هو مبدأ اجتماعى يضمن الحقوق والواجبات والحريات لجميع المواطنين من قبل الدولة والمجتمع معاً، فى إطار المساواة العادله، بهدف تحقيق المصلحة المجتمعية الشامله.

٦-معايير العدالة الاجتماعية فى التعليم :

ان العلاقة بين التعليم والعداله الاجتماعية فى شكلها الظاهر تعد علاقة جزء بكل أو خاص بعام، بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التى تضمنتها مواثيق العداله الاجتماعية لمواطنيها والتى تسعى إلى إتاحه هذا الحق فى إطار من المساواة العادله والحريات المنضبطه، إلا أن العلاقة بينهما فى جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادله، فلا تتحقق العدالة الاجتماعية فى مجتمع ما دون العداله فى التعليم، ولا يمكن أن تتحقق العداله فى التعليم فى غياب سياسات العداله الاجتماعية الشامله للمجتمع كله.

فالتعليم هو قاطرة التنمية الاقتصادية فى اى مجتمع وإن إتاحته فى إطار من المساواة "العادلة" يعنى تنمية قدرات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع للمساهمه فى مسارات العمل والإنتاج المختلفة، وهو ما يؤدى إلى زيادة الناتج الاقتصادي مما يدعم الدولة ويزيد قدرتها على تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية فى كافة القطاعات وفى قطاع التعليم خاصة بزيادة فرص الالتحاق بالتعليم فى مراحله المختلفة، وتقديمه للفئات الفقيره والمهمشه والأكثر احتياجاً.

كما ان التعليم – خاصة فى مراحله الأولى – أداة الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع ، من خلال غرس قاسم اعظمم مشترك من القيم الدينية والاخلاقية، وقيم الانتماء والمواطنه فى نفوس أبنائها. وبالتالى فان إتاحة التعليم لكافة أبناء الشعب إنما يعنى تقليل فرص التفاوت فى الهويات فى المجتمع مما يدعم تحقيق العداله الاجتماعية فى المجتمع، فكلما زاد القاسم المشترك فى الهويات الموجوده فى المجتمع الواحد زادت قدرته على تحقيق العداله بشكل أيسر وأوسع نطاقاً.

بالاضافه إلى أن التعليم حينما يهدف إلى تنمية مهارات التفكير الناقد والمبدع والمبتكر ويشجع الوصول إلى مستويات البحث العلمى وممارسته – كما فى المرحلة الجامعية ومراحل الدراسات العليا – فإنه يتيح فرصاً أكبر لضمان مستوى من الوعى المجتمعى قادر على ممارسة الحريه البناءه الهادفه . لها القدره على فهم وانتقاد سياسات العدالة الاجتماعية والوعى بالمخاطر التى تطرأ فى سياسات الدولة أو أفرادها تتجافى مع تحقيق العدله الاجتماعيه، كما يمتلك القدره على استخدام آليات مناسبه للتغيير وطرح البدائل والحلول المناسبه أو على الأقل الالتفاف حولها ودعمها شعبياً.

وأخيراً فالتعليم هو أحد المعايير التى يُحتكم إليها عند تحقيق المساواة العادله فى العداله التوزيعيه، بمعنى أن المستوى التعليمى ونوعه يعتبر من أهم معايير التمييز بين المتقدمين لفرص العمل التى تتاح فى المجتمع ومن ثم حازت العداله الاجتماعية فى التعليم اهتمام عدد من التربويين والمفكرين والباحثين فى المجالات المختلفة، وقد أسفر هذا

الاهتمام عن عدة رؤى وأفكار تهدف إلى تحقيق العداله الاجتماعية فى التعليم أو تقيمها فى ضوئها.[٢٩]

٧-مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم :

١.أن يحصل جميع أبناء المجتمع على فرص تعليمية متكافئه بغض النظر عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى فى الالتحاق بالتعليم والاستفاده من خدماته والاستمرار فيه لاقصى ما تؤهلهم له قدراتهم التعليمية واستعدادتهم وأن يحصل كل منهم على الوظيفة التى تناسب الشهادة الدراسيه الحاصل عليها.
٢. توزيع الخدمات التعليمية وفقاً لمبدأ الحاجه (حاجة الأفراد، المدارس، المناطق الجغرافية والسكانية).
٣.الإلتزام والمجانيه والمساواة فى المعامله بين الطلاب.
٤.موضوعية اختيار الطلاب فى المراحل التعليمية وأنواعه المختلفة.[٣٠]

أيضاً من أهم مبادئ تحقيق العداله الاجتماعية فى التعليم:
١.أن يكون لكل شخص الحق فى ممارسة الحريات الأساسية المتكافئه والمتاحه للجميع.
٢.تقديم أولويات الخدمه التعليمية للفئات والمناطق الأشد حرماناً من التعليم.
٣.ان ترتبط الوظائف المجتمعية بالتعليم.[٣١]

٨- أبعاد تحقيق العدالة الإجتماعية :

هناك خمسة أبعاد لتقيم مدى تحقيق العدالة الاجتماعية:

١.النفاذ إلى التعليم (فلسفة التعليم – الاستيعاب).
٢.الاستمرار فى التعليم (التسرب).
٣.جودة وكفاءة العملية التعليمية (إعداد العلم – كثافة الفصول – تعدد الفترات الدراسية).
٤.الجانب الاقتصادى للتعليم (توزيع الانفاق على التعليم بين الفئات الاجتماعية المختلفة – الاقاليم الجغرافيه وعلاقة ذلك بالعدالة الاجتماعية).
٥.المشاركة فى صنع السياسة التعليمية (المجتمع المدنى – أولياء الأمور – الطلبة).[٣٢]

---

(١)أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى، التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية فى التعليم، جامعة الأزهر، كلية التربية، المجلد (٤)، العدد (١٧٠)، ٢٠١٦، ص ص٦٢١-٦٢٢

(٢)على السيد الشخيبى، علم اجتماع التربية المعاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٤٣

(٣)ريتشارد بايرز، عن نظرية العدالة لجون رولز – تطبيق عملى لنظرية العدالة حاله اختياريه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١٢٦)، نوفمبر ١٩٩٠، ص١٤٩

(١)ناهد رمزى وآخرون، العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى ، دراسة للمنظومة التعليمية ، المجلد (٣)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٥

وقد حدد آخرون ثمانية مفاصل تتحقق من خلالها العدالة فى السياسة التعليمية:

١.وجود الخدمة التعليمية (مدرسة، معهد، جامعة، مبنية وقائمة.
٢.أن تكون متاحه لكل من يرغب فى الالتحاق بها ممن ينطبق عليه شروط القيد بها.
٣.ان يكون الالتحاق ميسوراً دون عوائق مليه أو اجتماعية أو صعوبة الوصول إليها.
٤.المساواة فى ظروف التعليم وتوفير إمكاناته ومدخلاته للجميع.
٥.المساواة فى المعامله والاحترام فى المواقف المختلفة داخل مجتمع الدراسة.
٦.القدرة على مواصلة التعليم وفقاً لما تسمح به أقصى القدرات العلمية فى التحصيل.
٧.التكافؤ والمساواه فى تقدير نتائج التعليم عند الطلاب.
٨.التكافؤ فى فرص العمل وعدم التمييز فى شغل الوظائف على أسس غير مهاراته وقدراته الملائمه لنوع العمل.(٣٣)

وأيضاً هناك خمسة مستويات تتحقق من خلالها العدالة الاجتماعية فى التعليم وهى:

١.عدالة المدخلات: وهى تعنى ان تكون هناك فرصه متكافئه لمن فى سن الإلتزام للإلتحاق بالصف الأول الابتدائى.
٢.عدالة العمليات (المعامله): ان يكون هناك توزيع عادل للخدمات مثل إقرار المجانية ومراعاة كثافة الفصول وان يتعامل المعلمون مع جميع الطلاب بصورة عادله وغيرها.
٣.عدالة المخرجات (التخرج): ان يحصل الطالب على الدرجات الاجتماعية وفقاً لقدراته واستعداداته بناء على أساليب تقيم موضوعيه.
٤.عدالة النتائج: أن يحصل الطلاب على فرص تعليمية متكافئه بناء على نتائج تعليمية تتفق مع قدراتهم واستعدادتهم (أى عند القبول والإلتحاق بالمراحل التعليمية الأعلى).
٥.عدالة المشاركة المجتمعية: أن تكون هناك مشاركه تعليمية عادله لكل فئات المجتمع دون تحيز، وأن تأخذ بين غير القادرين على التعليم.(٣٤)

وبناء على ما سبق عرضه من رؤى وأفكار علميه هادفه لتحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم، ووفقاً للمفهوم الاجرائى للعدالة الاجتماعية فى التعليم والمؤشرات الداله على كل معيار على النحو التالى:

المعيار الأول: ضمان الدوله حق التعليم والمقصود به أن تضمن الدوله حق التعليم لأبناء الشعب من خلال إقرارها بان التعليم حق وتحملها مسئولية الاشراف والإنفاق على التعليم ويتحقق هذا المعيار إذا تحققت المؤشرات التاليه:

---

(٢)محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، ط٢، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨

(٣)جمعه سعيد تهامى، دراسة تقويمية لمدى تحقق العداله الاجتماعية فى منظومة التعليم الاساسى فى ضوء بعض المتغيرات المحجتمعية المعاصره، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٨، ص٧٠

-إقرار الحق: تقر الدوله فى دستورها وسياساتها التعليمية أن التعليم حق تضمنه الدوله لجميع أبناء الشعب دون تمييز.
-مسئولية الاشراف: تلتزم الدوله بالإشراف على نظمها التعليمية والمؤسسات التى تقدمها لتضمن حق المواطن فى تعليم نافع للفرد والمجتمع.
-مسئولية الإنفاق: تلتزم الدوله بالانفاق لتضمن توفير حق التعليم للمواطنين.

المعليار الثانى: الواجبات المجتمعية والمقصود به، دور المجتمع فى ضمان حق التعليم لأبنائه من خلال الالتزام بالالتحاق بالتعليم وعدم التسب منه والمشاركه الماديه والمعنويه فى توفير الفرص التعليمية وبتحقيق هذا المعيار من خلال المؤشرين التاليين:

-الالزام التعليمى: أن يلتزم أفراد المجتمع – إلتزام الواجب الوطنى – بالالتحاق بالتعليم فى مراحل التعليم الاساسى تأسيساً لثوابت الهوية الوطنيه وبالتعليم والتدريب اللازمين للعمل فى أيه مهنه.
-المشاركة المجتمعية: أن يشارك المجتمع أفراده ومؤسساته المجتمعية وقطاعاته الأهلية والخاصه فى تحقيق العداله التعليمية مادياً أو معنوياً بالمساهمه فى توفير ودعم الخدمات التعليمية فى إطار لا يجافى العداله التعليمية كل حسب قدرته على المشاركه.

المعيار الثالث: الحريات المنضبطه، وهو أن توفر السياسة التعليمية للدوله إطاراً من حرية التعليم والتعلم يسمح بالتنوع فى أنماط التعليم وأساليب إدارته ومواصلة التعلم لأقصى حد تسمح به قدرات الفرد واستعداداته وفى أى مجال من مجالات التعلم بما لا يؤثر فى هوية الدولة الوطنية ويتعارض مع ثوابتها الدينية والمجتمعية ويتحقق هذا المعيار من خلال المؤشرات التاليه:

-حرية الاختيار: ان للفرد حرية اختيار نوع التعليم ومستواه فى ضوء قدراته العقلية وميوله واتجاهاته المعرفيه والمهنيه وبما لاتخل بمبدأ الإلتزام التعليمى.
-استقلالية المؤسسه التعليميه: ان للمؤسسات التعليمية والبحثيه حرية تداول المعلومات المختلفة بما لا يخل قيم المجتمع وهويته الدينيه والثقافيه.

المعيار الرابع: المساواه العادله وتكافؤ الفرص، ويقصد بها ان تعمل السياسات التعليمية للدولة على تحقيق المساواه وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبنائها دون تمييز وذلك من خلال توفير التعليم كماً وكيفاً وإتاحته بالمجان والتنوع وفق قدرات وميول واتجاهات المتعلمين وان يقدم للجميع بجوده عاليه وبشكل ميسر ومريح، وان يكون هناك تمكين للمهمشين من فرص التعليم المتاحه، وان يتم تقييم لناتج المتعلمين بشكل عادل وموضوعى، وان يتعامل الجميع نفس المعامله مادياً ومعنوياً. وبتحقيق هذا المعيار من خلال توافر عدة مؤشرات:

-توفير الخدمات التعليمية فى مراحلها المختلفة، بمعنى توفير المدارس بمراحلها (رياض أطفال – التعليم الاساسى – التعليم الثانوى – والمعاهد والجامعات) وغيرها من المؤسسات التعليمية التى تقدم خدمات تعليمية بصورة نظاميه أو غير نظاميه.

-التنوع فى الخدمات التعليمية ما بين التعليم العام الاكاديمي والتعليم الفنى والمهنى وفقاً للفروق الفرديه وقدرات المتعلمين التعليمية، والاحتياجات المجتمعية ومتطلبات سوق العمل المحلى والأقليمى.
-جودة الخدمات التعليمية – للجميع ودون تمييز – وفق المعايير الانسانية والدولية.
-إتاحة الخدمات التعليمية بالمجان لكل من يرغب فى الالتحاق بها ممن تنطبق عليهم شروط القيد بالمؤسسة التعليمية دون أى شكل من أشكال التمييز.
-تيسير الخدمات التعليمية للمتعلمين دون عوائق ماليه أو اجتماعية أو سكنيه أو صعوبه الوصول إليها لأسباب جغرافية.
-تمكين المتعثرين والمهمشين من الالتحاق باى خدمه تعليمية أو مواصلة التعليم إلى مراحل أعلى أو تغيير المسار التعليمي وفق ما تسمح به قدراتهم العلميه، وذلك بدعمهم مادياً أو معنوياً أو إلحاقهم ببرامج تحسينيه وتعويضيه.
-المساواه فى المعامله والاحترام فى المواقف المختلفة داخل المؤسسات التعليمية دون تمييز فى التعامل بين أعضاء المؤسسة التعليمية كل حسب موقعه وسلطاته ومسئولياته.
-العداله فى تقدير نتائج التعليم وفق أساليب تقويم موضوعية وأقل تأثيراً بالفوارق الماديه والاجتماعية بين المتعلمين وأكثر مراعاة للفروق الفرديه فى القدرات والميول التعليمية.
-العداله فى التوظيف والحصول على فرص عمل وفق قدرات الخريج التعليمية ومهاراته الوظيفية التى تؤهله لشغل الوظيفة.

المعيار الخامس: المصلحة المجتمعية العامه ويقصد بها أن تكون الخدمات التعليمية المقدمه هادفه إلى تحقيق أهداف ورؤى المجتمع ومصلحته الشامله وليست مصلحة مقدمى الخدمه فقد وان تراعى مصالح اصحاب المهن التعليمية من معلمين وأعضاء هيئة التدريس وإداريين ومدربين وغيرهم، وبتحقيق هذا المعيار من خلال المؤشرات التاليه:

-تحديد أهداف المجتمع التعليميه، بمعنى أن أهداف المجتمع التعليمية واضحه ومحدده تتناسب مع هوية المجتمع الوطنية والثقافية ورؤاه المستقبلية.
-توازن المصالح العامه والخاصه، التوازن بين المصالح الخاصه للأفراد والمؤسسات المجتمعية المساهمه فى التعليم ودعمه مادياً ومعنوياً، ومصلحة المجتمع العامه بحيث لا تطغى المصلحه الخاصه على المصلحه العامه للمجتمع بشكل يهدد العداله الاجتماعية للتعليم.
-تقدير المهن التعليمية، وتعنى إعداد أصحاب المهن التعليمية وتأهيلهن والاهتمام بهم مادياً وأدبياً بما يحقق لهم مكانه اجتماعيه مناسبه وبما يمكنهم من أداء مهنتهم على الوجه المناسب.

ومن ثم يمكن الاستفاده من هذه المعايير فى تقييم مدى تطبيق النظم التعليمية والسياسات الحاكمه لها والممارسات التعليمية المنفذة لتلك السياسات لمبدأ العداله الاجتماعية.(٣٥)

٩-واقع علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية:

تثير قضية العلاقة بين التعليم والطبقة مشكلات بحثيه عديده، فليست القضية بسيطه بحال كأن نقول على نحو مباشر أن فرص الحياة الاقتصادية التى تمنحها الطبقة يترتب عليها بالضرورة فرصاً تعليمية أفضل. إن هذه الفرضيه تبدو واضحه وصحيحه وقد أكدتها بعض البحوث، ولكن القضية ليست بسيطه على هذا النحو. فعملية منح الفرص التعليمية فى حد ذاتها عملية معقده بسبب اختلاف فرص التعليم ونوعيته الأمر الذى يجعل العلاقة بين الانتماء الطبقى والفرص التعليمية لا تسير فى اتجاه واحد بقدر ما تسير فى اتجاهات مختلفة، وتزداد القضية تعقيداً عندما ندخل متغير الحراك الاجتماعى فى هذه العلاقة. فرغم أن هناك علاقة شبة مؤكده بين التعليم والحراك الاجتماعى بين الطبقات (خاصه الحراك الصاعد) إلا ان هذه العلاقة لا تسير فى اتجاه واحد فهى أيضاً علاقة معقدة ترتبط بنوع التعليم الذى يحصل عليه الفرد، وطبيعة الاصول التى ينحدر منها، وطبيعة التوسع فى السياسات التعليمية والقيود المفروضة على نظام الالتحاق بالتعليم خاصة التعليم العالى.(٣٦)

إلا أن وجود علاقة بين التعليم والحراك لا يعنى بالضرورة أن التعليم العالى يعمل على تحقيق المساواة . صحيح أن تلك هى أحد المهام الأساسية للنظام التعليمى الذى يعتمد على مبدأ الجدارة Meritocraey . أى التوزيع العادل للفرص وفقاً للاستحقاق والتميز وليس وفقاً لأى معيار آخر، بل أن نظم التعليم وتوزيع الدرجات داخل النظام التعليمى نفسه تؤكد على هذا المبدأ وتعلمه للتلاميذ منذ الصغر، ومع ذلك فثمه نتائج لبحوث تؤكد على أن متغير الطبقة أو الاصول الاجتماعية التى ينحدر منها الشخص ما تزال تؤثر على فرص التعليم، ومن ثم فإن ربط التعليم بتحقيق المساواة أو مجتمع الداره ما يزال مطلباً بعيد المثال، حقيقة أن التعليم ساهم فى مجتمعات عديدة من منح الفرص التعليمية والوظيفية لقطاعات كبيره من السكان خاصة مع التوسع فى تطبيق سياسات تعليمية تقوم على المساواة. فقد أكدت شواهد من بلدان أوربيه على أن إدخال إصلاحات على نظام التعليم يعمل على تقليل نظاهر عدم المساواة فى الحصول على الفرص التعليمية. وعلى سبيل المثال فقد أدت الإصلاحات التى أدخلت على النظام التعليمى فى اسكتلندا بإدخال نظام التعليم الشامل بدلاً من النظام الانتقائى إلى التقليل من صور عدم

(١)أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى، التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية فى التعليم، مرجع سابق، ص ص٦٢٤-٦٢٦

(٢)أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعى فى مصر، فى علا الخواجه محرر قضية التعليم فى مصر: العائد الاقتصادى والاجتماعى، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٨

المساواة الاجتماعية وكان لها تأثير ايجابى فى منح فرص تعليمية أفضل لمختلف الفئات الاجتماعية من أبناء اسكتلندا مقارنة بانجلترا وويلز.(٣٧)

وإذ يعمل الاصلاح التعليمى على تحسين الفروق الطبقية فى التعليم سعياً نحو تحقيق المساواة: فإنه يساهم أيضاً بدور تحريرى فى إعداد البشر الذين يغيرون المجتمع التقليدى، ويحسن ويشكل رأس المال المعرفى للمجتمع عبر من يمنحوا الفرص التعليمية ويحسن من مستوى نوعية الحياة لدى السكان الذين يحصلون على هذه الفرص.(٣٨)

ويعتقد أن التوسع فى التعليم، والزياده المطرده فى عدد الملتحقين بالمدارس فى الوطن العربى يجعل التعليم يلعب دور كبيراً فى تحقيق هذه الوظائف وإن كانت التغيرات المعاصرة سواء كانت فى سياق المجتمع أو فى سياق المؤسسة التعليمية قد أدت إلى بداية تراجع لهذه الوظائف للتعليم.(٣٩)

ومع ذلك فثمة شواهد عديده على أن فكرة العلاقة بين التعليم وتحقيق المساواة فكرة مثالية. وأن الواقع يكشف دائماً عن متغيرات تضع حدوداً كبيره على هذه العلاقة المتوقعة بين التعليم والحراك الاجتماعى المستمر، ومن ثم المساواة المستمره والمؤكده فما تزال العلاقة بين الاصول الاجتماعية للاسرة وبين الفرص التعليمية المتاحه علاقة قوية. فقد كشفت الدراسات التحليليه المقارنه بين الدول المختلفة عن أن الفئات التى تنتمى إلى الطبقات الاكثر حظاً هى الفئات التى تحصل على فرص تعليمية أفضل، كما تتاح لها فرص أكبر لإكمال التعليم حتى مراحله العليا ومن ثم إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل.(٤٠)

ويعنى ذلك أن التعليم يعيد إنتاج البناء الطبقى القائم أى أنه يدعم ويقوى الأوضاع الطبقية للفئات المتميزة، ولا يمنح الفئات المحرومه فرصاً عريضه للصعود إلى أعلى وتغيير مواقعهم الطبقية ويبالغ البعض فى ذلك بالقول بأن التعليم يجعل الفئات الأكثر تميزاً أقرب إلى بعضها بصرف النظر عن اختلافات الجذر والعرق والدين. فالشخص الذى ينتمى إلى الطبقة العليا يكون أقرب إلى أبناء هذه الطبقة، وأبعد من الفقراء، وان التعليم يقوى هذه الفروق ويعيد إنتاجها.(٤١)

---

(1)Croxford, L. School differences and social segregation: comparison between England, Wales and Scotland. Education Review, Vol.15, No.1, 2001

(٢)على ليله، التعليم الجامعى والحراك الاجتماعى: دراسة فى الواقع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٧-٢٢

(٣)المرجع السابق ، ص٢٥

(1)Shavit, Yossi, and Blossfeld, Hans-Peter, eds. Persistent Inequality: Changing Educational Attainment in Thirteen Countries. Social Inequality Series, British Journal of Educational Studies, Vol.42, No.4, 1994

(2)Kathleen Bennett, Margaret LeCompte. The Way Schools Work: A Sociological Analysis of Education, New York: Longman, 1990, p.171

وليس التعليم هنا فى حد ذاته هو المنتج الطبقى وإنما ما وراء التعليم أى مايحققه التعليم للفرد من مزايا، يأتى على رأسها المهنة التى يمتهنها ، ونمط الثقافة أو رأس المال الثقافى الذى يميزه عن غيره من أضرابه، ويتحول التعليم فى هذه العلاقة – بناء على ذلك – إلى متغير وسيط ، يقف بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى وبين النوائج المترتبة على التعليم، أو المخرجات التى ينتجها، فالحصول على التعليم العالى على وجه الخصوص، وهو ما يتاح أكثر من غيره للطبقات الميسوره، ينتج عنه الدخول بقوه إلى سوق العمل والحصول على فرصة عمل متميزة، تتناسب ونوع التعليم الذى حصل عليه الفرد ومن هنا تؤكد بعض الدراسات على أن التعليم يعمل بمثابة متغير وسيط يقف بين المستوى الطبقى من ناحية والمصير الطبقى من ناحية أخرى.(٤٢)

وتبقى هذه العلاقة قائمة حتى فى حالة التوسع فى التعليم أو تغيير نمطه، فقد أدت التغيرات فى نظام التعليم فى اسكتلندا إلى تحسين الفروق الطبقية كما ألمحنا. كما أدت إلى زيادة عدد الحاصلين على شهادات عليا. وعلى درجات تعليمية بشكل عام، ولكن بقيت الفروق الطبقية صارخه، حيث تكشف بيانات مسح التعليم والحراك الاجتماعى فى اسكتلندا فى النصف الثانى من القرن العشرين عن ذلك . فهناك واحد من بين يحل ثلاثه من أبناء العمال غير المهره فمن يتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٦٤ سنة لا يحصلون على أى مؤهلات، مقارنة بواحد من بين كل ١٦ من نفس الفئه العمريه من أبناء المديرين وأصحاب المهن المتخصصة، وعلى نفس المنوال يحص نصف الأفراد ممن يعمل والديهم فى مهن متخصصه على شهادات تعليمية فى مقابل واحد من بين كل ١٢ فرد من أبناء العمال غير المهرة، وبالرغم من أن تتبع الوضع عبر الزمن يكشف عن ميل نحو اتساع الفرص التعليمية للطبقات الأدنى، إلا أن الفروق الطبقية ذاتها لم تتغير عبر الوقت. مما يعنى استمرار إمكانية حصول الأفراد من الطبقة الوسطى والعليا على فرص تعليمية أفضل من نظرائهم فى الطبقات العامله. لقد استفادت كل الطبقات بقدر معين من التوسع التعليمي، ولكن صور عدم المساواة الكليه مع ما لها من تأثيرات لم تختلف تماماً.(٤٣)

ولقد أكدت بحوث التعليم فى مصر على بروز الفوارق الطبقية فى اكتساب الفرص التعليمية وفى ما يترتب على التعليم من مخرجات. صحيح أن التعليم يعمل على نحو أو آخر نحو صعود مهنى ومن ثم فانه يسهم فى الحراك الاجتماعى الصاعد لعدد كبير من الأفراد خاصة مع التوسع فى التعليم.(٤٤)

(3)Shavit, Y. and Müller, W. 'The institutional embeddedness of the stratification process', in Y. Shavit and W. Müller (eds) From School to Work, Oxford: Clarendon Press, 1998, p.p 1-5

(1)Cristina Iannelli, "Lindsay Paterson. Does Education Promote Social Mobility?", "Education and social mobility in Scotland in the zoth century", 2005 www.ces,ed.ac.uk/

(٢)أحمد زايد ، مرجع سابق.

ولكن المتغيرات المعاصرة سواء فى المجتمع ذاته أو فى النظام التعليمى قد أدت إلى تراجع دور التعليم فى الحراك الاجتماعى فقد تغير النظتم السياسى من التوجه الاشتراكى إلى التوجه الليبرالى. وبدأ التعليم يرتبط بنظام السوق مع نشأة التعليم الخاص وانتشاره. هذا بجانب انتشار ظاهرة الدروس الخصزصية إلى درجة أنها تحولت إلى ظاهرة فساد وإفساد بسبب تردى أوضاع التعليم فى المدارس وعدم قدرة النظام التعليمي المثقل بالأعداء على القيام بوظائفه وجمود المناهج التعليمية ونظم التقويم.(٤٥)

تعتبر قضية التعليم وعلاقتها بالطبقة قضيه قديمه فقد كانت محل اهتمام كثير من الباحثين والعلماء على حد السواء ، وقد زاد الاهتمام بالتعليم منذ أن تشعبت فروعه وتنوعت اهتماماته تعليم الصغار والكبار وتعليم المرأه والتعليم الجامعى، وتهتم بحوث التعليم بالبحث وراء الطرق والوسائل التى تعمل على توفير التعليم لكافة فئات المجتمع، والعمل على بناء المدارس وتوفير الوسائل التى تسهل العمليه التعليميه وخاصة فى الطبقات الدنيا وبالتالى أصبح موقف جميع فئات المجتمع بالعنايه بالعمليه التعليمية وتطوير منظومة التعليم.(٤٦)

وعلى الرغم من اتساع نظام التعليم الجامعى فى العديد من بلدان العالم، إلا أن هناك شكلاً من أشكال الصراع قائماً وخاصته فى ضوء العلاقه بين اختيار الطالب لنوعيه التعليم الجامعى الذى يلتحق به وبين الخلفيه الاجتماعيه الطبقية التى ينتمى إليها.(٤٧)

لاسيما الاختلافات فى الاختيارات التعليميه والتى ترتبط بمقدار الإنجازات الشخصية والمعتقدات ودوافع الأفراد فهى تتأثر بشكل مباشر بطبيعة المعتقدات والثقافات التى ترتبط بالطبقه الاجتماعية لهؤلاء الأفراد وخاصة أنهم يضعون فى إعتبارهم التكلفه والفوائد المختلفه التى تعود عليهم من خلال تعليم أبنائهم.(٤٨)

ومن خلال اتساع مؤسسات التعليم العالى فى العديد من البلدان النامية اتضحت العلاقه الوثيقه بين الطبقه واختيار نوعية التعليم، حيث أصبح التفاوت الاجتماعى فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى على درجه عاليه من الوضوح وخاصه أن الطبقه الاجتماعيه Social Class تكون العامل الرئيسى وراء هذا الاختيار، الأمر الذى أدى وجود تقسيم طبقى فى العديد من مؤسسات التعليم اعالى على شكل تعدد نوعية من

(3)Sarah Hartman. "At School We Don't Pay Attention Anyway" – The Informal Market of Education in Egypt and Its Implications, Sociologus, Vol.58, No.1, 2008

(4)Tiana Ferrer, Aljandro. "The concept of popular education revisited – or what do we talk about when we speak of popular education", paedagogica Historica, Vol.47, No.1-2 Apr 2011, pp.15-17

(1)Leath wood, C. Hutching, M. Entry Rowter to Higher Education pathways qualifications and social class: In Archer L, Exdusion and inclusion, London, Routledge falmer, pp.95-97

(2)Halsey A. H, Education culture, Econamy, and Society, Oxford University press, 1997, pp.750-751

الجامعات "الجامعات الحكومية: والتى تختص بالطبقات الدنيا وجزء من الطبقات المتوسطه".

والجامعات الخاصه: والتى تختص بالجزء الأكبر من الطبقات المتوسطه وغالبية طلبه الطبقات العليا.(٤٩)

ومن أبرز الصعوبات التى تواجه بلدان العالم النامى فى وقتنا الحالى هذا التدقيق الكبير للرغبه فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى، وفى الوقت الذى تعانى فيه هذه البلدان من افتقار لمصادر التمويل التى تنمى هذه المؤسسات مقارنه بالبلدان المتقدمه التى حققت استيعاباً كبيراً لهذه الطفره من التعليم .

وذلك من خلال تطور التكنولوجيا داخل مؤسسات التعليم العالى، ومن ثم تسعى بلدان العالم النامى فى وقتنا الحالى إلى محاولة التصدى لتلك العقبات وذلك من خلال تنفيذ برامج التدريب والتأهيل للدارسين وتطوير نظم التعليم والبرمجه التكنولوجيه بأساليب متطوره فى عملية التدريس،(٥٠) أو البلدان المتقدمه فقد طورت منذ فتره بعيده هذه المؤسسات وخاصة فى تحقيق مبدأ العداله الاجتماعيه ومبدأ تكافؤ الفرص وتوسيع نطاق المشاركه، وتنوع نظم التعليم المختلفه، وانتشار الديمقراطيه العلميه وإثبات الذات.(٥١)

وهناك ثقافات تعليميه لكل فئه من الفئات ولكل طبقه من الطبقات، فالطبقات المتوسطه تفضل التعليم العالى وكلما ارتفعت الطبقة تفضل ما يسمى كليات القمه، وتقبل على التعليم الخاص ما لم يتوفر لها التعليم الحكومى ، أما عند الفقراء والطبقات الدنيا فيتم تفضيل ثقافة "التعليم القائم على الاستسلام" كما قال بها "أحمد زايد" وهو تعليم القهر أو تعليم المقهورين.

وحيث تبنت سياسات التعليم فى مصر منذ عقود طويله شعار العداله الاجتماعيه من خلال سياسة مجانية التعليم فى المدارس منذ عام ١٩٥٢، وبحلول عام ١٩٦٣ تم الغاء المصاريف فى الجامعات أيضاً ما يعكس توجهاً واضحاً لتبنى حق التعليم للجميع الذى نصت عليه جميع الدساتير المصريه منذ دستور ١٩٢٣ وحتى دستور ٢٠١٤ إلا أنه بعد الاعلان رسمياً عن تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ بدأ جلياً الانحياز الواضح للطبقه الغنيه من المجتمع ليس فقط فى صوره امتيازات اقتصاديه ولكن تعليميه

(3)Sianou Kyrgiou and Essan ou Eleni. "Stratification in Higher Education, Choice and Social Inequalities in Greece", Higher Education Quarterly, Vol.64, 2010, pp.22-40

(1)Adegbija victoria and Mosiforeba Mosivic. "Technologies for instruction as innocative strategies in higher education: anigeria perspective", Education Journal of scientific Research, Vol.63, No.4, 2011, p557

(2)Florea Silvia and Horvat Erin McNamara. The Promise and Challenge of Increasing Access to Higher Education: Notes from a Romanian/United States Comparative Analysis, Higher Education in Europe, Vol.34, No.314, Oct 2009, pp.481-483

أيضاً فبدأ التوسع فى إنشاءالمدارس الخاصه وتشجيعها وتوفير التسهسسيلات لبنائها من قبل الدوله مع تراجع شعار العداله الاجتماعية.(٥٢)

وكان من الطبيعى أن تطال الخصخصة التعليم العالى أيضاً، حيث بدأت فى الثمانيات سياسات تخفيض أعداد المقبولين فى الجامعات بدعوى ان الاعداد تفوق حاجه سوق العمل، رافقتها تصريحات صادره عن وزارة التعليم تتحدث عن التزام الحكومه بمجانية التعليم ما قبل الجامعى فقط، وبدا كل هذا كتمهيد لإصدار قانون (١٠١) لسنه ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصه فى ظل مخاوف مجتمعيه مما قد تفرزه هذه الخطوه من عدم استقرار مجتمعى.(٥٣)

١٠- التعليم خدمة أم سلعة:

وجد جدل كبير فى التراث حول إذا ما كان التعليم يعد خدمه عامه أم سلعه خاصه، فهناك من يرى أن التعليم يجب أن يكون فى يد القطاع الخاص وان يعامل كأى سلعه أخرى ويقدم لتلبية الحاجات، وفى المقابل هناك من ينظر للتعليم على انه خدمه عامه لكافة المواطنين، ويجب أن تقع على كاهل الدوله بصوره أساسيه، ومن أنصار الرأى الأول الليبراليين الجدد، ومن أبرز رواد الاتجاه الثانى Grace الذى ذهب إلى أن التعليم خدمه عامه يجب أن يتاح بشكل ديمقراطى لتحسين القدرات الذهنية والابداعيه الممكنه لكافة المواطنين.(٥٤)

فالاتجاه الأول يتبنى وجهه نظر أن التعليم يعد حقاً من حقوق الإنسان حسب ما نصت عليه الماده (٢٦) من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، فالحق فى التعليم يغلب عليه الطابع الفردى والجماعى فى آن واحد ويعد مدخلاً لتمكين وتقويه الحقوق الأخرى، كى يدرك الفرد هذه الحقوق ويتسنى له أن يميز حالات انتهاك حقوقه ويدافع عنها.

ويضيفون أن التعليم ليس فقط حقاً فى حد ذاته وإنما هو المحور الأساسى الذى تدور حوله كامل منظمة حقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن التعليم بوصفه أداه للتوعيه هو الضمانه الحقيقيه لإرساء قيم حقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق، وينطبق ذلك على

---

(٣)مهنى محمد ابراهيم غنايم، السياسه التعليميه والطبقية والمواطنة، المؤتمر العلمى العربى الثانى عشر الدولى التاسع، التعليم والمجتمع المدنى وثقافة المواطنة، سوهاج ، ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٨

(٤)أمل أبو سنه ، تعليم أفضى إلى طبقية ، ٢٠١٣

http://www.shorouknews.com/columnns/view.aspx?cdate

(1)Tdofari, sowaribi. The commodification of Higher Education in the in the welfare state of Sweden: Exploring the possibilities, Doctoral (PhD) in Educational Studies, University of Glasgow, Sweed, July 2008

التعليم فى كافة مراحله وبشكل خاص مرحلة التعليم العالى، وقد أكدت على هذا المعنى الماده (١٣) من الميثاق الدولى الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى بلورت هذا المفهوم والسبيل إلى تحقيق عبر تعميم التعليم، وجعله إلزامياً ومتاحاً للجميع، كذلك أكدت تلك المادة على أن تفعيل هذا الاتجاه يعتمد بشكل أساسى على أن يكون التعليم مجانياً.[٥٥]

لذا اتجهت الجامعات إلى تطبيق شعار التعليم للجميع من خلال استغلال وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثه مما أدى إلى ظهور أنماط جديده من التعليم الجامعى مثل التعلم عن بعد والتعليم الافتراضى والتعليم المفتوح، وهذه الصيغ الجديده لا تحل محل التعليم التقليدى ولا تستبدله ولكنها تتكامل معه لتحقيق مبدأ إستمرارية التعليم.[٥٦]

وتنبع إشكالية تحويل التعليم إلى خدمه بمقابل بدعوى رفع كفاءته إلى زيادة نسبة التفاوت بين المنتفعين بالخدمه التعليمية فى القدره على أداء المقابل المادى، وهو ما يحمل العديد من التأثيرات السلبيه التى تنعكس مباشره على العمليه التعليميه ذاتها. فمن ناحيه يعتبر هذا الاتجاه إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص حيث لن يستطيع الحصول على التعليم بوصفه سلعه بمقابل إلا من يملك هذا المقابل. هذا بالاضافه إلى أنه يفقد المؤسسه التعليمية حيادها تجاه الطلاب ويعمق التمييز بينهم على أساس القدره الاقتصاديه من ناحية أخرى يؤدى تحويل العمليه التعليميه لسلعه إلى التأثير السلبى على جودة التعليم، فمن يستطيع دفع مقابل وسائط تعليميه متطوره ومبانى مجهزه وتوفير ماده علميه حديثه ويقتطع مما يدفعه رواتب لأساتذه جاءوا خصيصاً للتدريس له لانه يدفع أكثر سوف يظل يدرس فى نفس قاعات الدرس الغير صالحه للتدريس وبدون وسائط تعليميه وسوف يدرس له أساتذه يتقاضون رواتب لا تكفى لسد الرمق وبالتالى تكون النتيجة أنه يحصل على مستوى تعليمي ردئ . وتظهر الفجوة بين المستويين عدد الوصول إلى مرحلة الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج، ففى ظل اقتصاد السوق الذى يعزز روح المنافسة بين المرتبطين به بشكل أو بآخر ستكون الأفضليه للحاصل على التعليم الخاص وهو ما يحمل العديد من المخاطر الأخرى التى تتمثل فى حرمان الحاصلين على تعليم مجانى من فرص العمل التى الهدف الأساسى من التعليم والتدرج عبر مراحله المختلفة . بما يحمله ذلك من تبعات اجتماعية سلبيه تتعلق بازدياد معدل الجريمة والهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص العمل وهو ما ينعكس كليه على المجتمع بأسره ويعوقه عن اللحاق بمسيره التقدم الحضارى.[٥٧]

ووفقاً للاتجاه الثانى ومسايره للاتجاهات النيوليبراليه المحدثه، نحو ما يسمى بتسليع التعليم عامة والتعليم العالى بصفه خاصه، وأصبح التعليم مجرد سلعه معروضه تخضع

(٢)مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، الحق فى التعليم العالى بين التوامات الحكومة المصرية بين ممارستها فى الواقع: ورقة حقوقيه، ديسمبر ٢٠٠٧. http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid:3456

(٣)محمود عكاشه، سهير حواله، تقييم جوده التعليم الجامعى المفتوح بمصر من وجهة نظر مقدمى الخدمة والمستفيدين منها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، المجلد (٣)، العدد(٥)، ص٤٥

(١)شيماء أحمد ، فاطمة الزهراء، التعليم فى مصر عقبه فى تحقيق التنمية، ماعدت للدراسات الحقوقية ، القاهرة، ٢٠١٠

لآليات العرض والطلب ، وتمثل ذلك التوجه فى العديد من البرامج كالتعليم المميز والجامعات الخاصه والبرامج التى تدرس باللغات الاجنبية وبرامج الانتساب، والتعليم المفتوح فى الجامعات المصرية الأمر الذى كان له مردوداته على العمليه التعليميه برمتها.

ويعتبر النظر إلى التعليم كسلعه مسألة أخطر وأكثر تعقيداً مما تبدو فى ظاهرها وفى نظر المروجين لتلك السياسة التى تسعى إلى حرمان قطاعات واسعة للمواطنين ممن حقهم الأصيل فى التعليم والذى حرموا منه أصلاً بحكم وصفهم الاجتماعى والطبقى سنوات طويله، فالنظر إلى التعليم العالى تحديداً والتعليم بشكل عام بوصفه سلعه تباع وتشترى فى السوق يقتنيها من يستطيع دفع ثمنها وتحمل تكلفتها الماديه، سوف يؤثر ذلك على التعليم بطريقه أو بآخرى ويحول التعليم إلى نظام النخبه والقله القادره على دفع الكلفه، مما يؤدى إلى الاستبعاد الاجتماعى لفئات محدده غير قادره على شراء تلك السلعه.(٥٨)

١١-التمايز الطبقى فى التعليم:

➢**مفهوم التمايز:**

تتعدد الاتجاهات النظريه فى دراسة التمايز الاجتماعى منها :

١. الاتجاه الماركسي: الذى يركز على أن الجانب الاقتصادى هو أساس وجود الطبقات والتمايز بين الأفراد ، ويعتبر هذا الاتجاه الملكيه الخاصه أساس الامساواه بين أفراد المجتمع، ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان المساواه بين الأفراد تتحقق من خلال علاقتهم بوسائل الانتاج وعندما يتم الغاء الملكيه بتحقيق العداله الاجتماعيه.
٢. الاتجاه الوظيفى ويؤكد هذا الاتجاه على حتمية التمايز الاجتماعى فى المجتمعات المختلفه ويؤكد أن التدرج الطبقى ضروره من ضروريات المجتمعات الانسانيه تتيح له الاستمرار وتساعده على أداء وظائفه المختلفه . ويعتمد هذا الاتجاه فى تقسيم المجتمع إلى طبقات على عده مكونات وهى الأساس الاقتصادى والمكانه والقوة ويشير إلى أن نتيجة التفاعل بين هذه المكونات تعدد الجماعات فى المجتمع الواحد ، ويتضح من التعريفات المختلفة للتمايز الاجتماعى أنها تشير إلى التمايز البيولوجى بالنسبه لاختلاف الأدوار وتشير إلى الجانب العام الذى يتم فيه عمليات تؤدى إلى التفرقه بين الأفراد عن طريق تمييز بعضهم بمميزات اكثر من الآخرين وحصولهم على وظائف مميزه كما يشير إلى المعنى فى علم الاجتماع الذى يدل على تمييز الأفراد والجماعات ومنحهم أدواراً متخصصه ومكانات مميزه نتيجه لتمييزهم.(٥٩)

---

(١)مجدى شفيق عبد السيد، تسليع التعليم العالى وسؤال الاستبعاد الاجتماعى، جامعة عين شمس، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٣٧)، سبتمبر ٢٠١٥، ص٣٧٩

(٢)دنيا ابراهيم جمال الدين، دور التعليم العالى فى التمايز الاجتماعى فى مصر، مركز تطوير التعليم الجامعى، كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد(٦)، ٢٠٠٤

تعتبر الطبقة الاجتماعية والاقتصادية واحده من أهم المشكلات التى تعانى منها المجتمع العربى (اجمالاً) والمصرى (خاصة) ، وهى طبقة متأصله طوال عقود من الاحتلال . فبعد ان كانت العلاقة بين المستوى الاقتصادى ومستوى التعليم فى الماضى علاقة طرديه أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى كسر القاعدة وإتاحه الفرصه لأى فرد مهما كان مستوى تعليمه إلى الاقتراب من قمة الهرم الاجتماعى شريطة التفوق الاقتصادى ةهكذا أعاد المجتمع ترتيب صفوفه إلا أنه أبقى على المنظمة كما هى (منظومة الطبقة الاجتماعية والاقتصادية) وكان لشكل التعليم نصيب الاسد فى التسبب فى تلك الحاله المجتمعيه غير الصحيه، فمنظمة التعليم الجامعى على سبيل المثال (حكومى – خاص – أجنبي) تساهم بشكل كبير فى الابقاء على الشكل الطبقى للمجتمع وإعادة إنتاجه فمبدأ تكافؤ الفرص أصبح مختلاً به فى التعليم الجامعى على سبيل المثال بدءاً من فرص الحصول على التعليم مروراً بشكل وجوده التعليم ووصولاً لفرص العمل المعتمده على مكتسبات التعليم.(٦٠)

وحيث أن معايير القبول فى الجامعات الخاصه تعكس بوضوح تحيزها للطبقه المقتدره مالياً ليس هذا فحسب بل أن التعليم الجامعى الحكومى يضيف شروطاً للقبول تتعلق بالموقع الجغرافى للطالب وهو ما يغيب فى حالة التعليم الخاص، والمتابع لتوزيع الطلاب على قطاعات التعليم يتبين له علاقة المستوى الاجتماعى والاقتصادى بنوع التعليم حيث ان معظم – ان لم يكن كل – طلاب كليات القمة من أسر ذات مستويات اجتماعية واقتصادية مرتفعة.(٦١)

وهذا يساعد على توفير فرص اكبر فى تلقى الدروس الخصوصيه التى تساهم بدرجه كبيره فى حصول الطلاب على مجاميع أعلى تيسر لهم اللالتحاق لكليات القمه، وعلى العكس من ذلك فالطلاب الفقراء وغير القادرين هم الغالبيه العظمى فى باقى الكليات ولا يخفى على أحد حال طلاب التعليم الفنى بأنواعه مقارنه باقرانهم فى التعليم الثانوى العام فطلاب التعليم الفنى (تعليم الاستسلام) معظمهم – إن لم يكن جميعهم – من أسر ذات مستوى اجتماعى واقتصادى محدود وهم غالباً فقراء أبناء الريف المصري غير القادرين.

ولا يخفى أيضاً على أحد النظره التى كانت ومازالت متدنيه لهذا النوع من التعليم كما ان حال التعليم الفنى فى مصر يرثى له فى كل جوانب العمليه التعليميه هذا بالرغم من حاجة سوق العمل المصرى والعربى إلى الخريج المؤهل فى مختلف تخصصات التعليم الفنى والخريجون كثر إلا أن تأهيلهم غير كاف لتلبية متطلبات سوق العمل.

---

(١)أمل أبو سنه ، تعليم أفضى إلى طبقية ، ٢٠١٣، مرجع سابق.

(٢)حسن حسين البيلاوى، المنهج الاثنوجرافى فى دراسة المدرسة، مجلة التربية المعاصره عدد خاص البحث الكيفى فى التربية، العدد (٧١)، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

إن طبقية شديده – كانت ومازالت – تطل برأسها على مختلف أنواع التعليم مما يسبب خللاً فى المواطنه والانتماء لابناء الوطن والاسباب كثيره من بينها سياسة التعليم ، ويذهب آخرون من الباحثين إلى مشكلات واقع نابعه من الفقر والهجرة والريف إلى المدينة وتزايد حركات العنف والتطرف والارهاب، وتسارع التقدم العلمى وتحولات الفكر الاجتماعى التربوى .. الخ، ويتساءلون هل نجح التعليم فى مواجهة هذا التحديات ، بدل أن تعمل المدرسة والجامعة كواحدات إنتاج ثقافية مهيمنه تكرس تخلف وتفاوت اقتصادى اجتماعى ومن ثم تضعف الانتماء والمواطنه والولاء للوطن.(٦٢)

حيث حدثت فى السبعينات ويعد تطبيق سياسه الانفتاح الاقتصادى تغيرات جوهريه فى نظام الاقتصاد المصرى تختلف إلى حد كبير مع التجربه المصرية التى بدأت منذ أوائل الخمسينات فى لاتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقله، فانتشرت مدارس اللغات من أجل المكاسب المادية فى الغالب وتدخلت الوساطه للالتحاق لهذه المدارس ، وبدأت تحدث عمليات الفرز والانتقاء من بين التلاميذ حتى لا يلتحق بهذه المدارس إلا أبناء الطبقات الجديده من الاغنياء ليحصلوا على خدمه تعليميه مميزه وأنشأت الحكومه المدارس التجريبيه كمحاوله منها لتجويد العمليه التعليميه، ولسد الحاجات المستجده لسوق العمل وظهرت تشكيله من الأواع المختلفة من التعليم تتمثل فى الصيغ التالية:-

-التعليم الحكومى، التعليم الخاص (الشعبى) الذى يلتحق به أبناء الطبقات الفقيرة، الذين حصلوا على مجاميع منخفضه لا تؤهلهم لاستكمال مراحل التعليم العام، والمدارس التجريبيه والمدارس الخاصه المميزه، ومدارس اللغات الخاصه الاكثر تميزاً لتعليم الصفوه، ويشير إحدى الدراسات إلى ان هذا التنوع بعد دليلاً على التمايز وعدم المساواه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل مالت الكفه فى فرص العمل بعد ذلك لصالح خريجى مدارس اللغات أيضاً حيث تطالعنا الصحف اليوميه يعرض عمل متميزاً يفضل فيها خريجوا مدارس اللغات والجامعات الامريكيه على خريجى المدارس العام والجامعات المصريه ولا يخفى ان من يلتحق بالمعاهد ذات المصروفات الباهظه أو الكليات المرموقه متمايزاً اجتماعياً فى الاساس.

بينما لا يتحقق هذا الشرط بالنسبه لمن يلتحق بما يسمى بمعاهد كليات السفح، وهذا البعد القبلى فى التمايز له تأثيره فى حياة الطلاب فى الكليات المختلفة، بعضهم أهلته قدراته للالتحاق بالكليه أو المعهد الذى يريده والبعض الأخر لم يستطيع ذلك والتحق بمجال اضطر إليه، وفى داخل الكليه ينعكس هذا التباين على تصور الذات لدى طلاب الكليات والمعاهد المختلفة بحكم مكانة الكلية أو المعهد.(٦٣)

ولقد مثلت الكثير من الدراسات التى تناولت الكشف عن العلاقة الجدليه بين التغيرات الاجتماعية والتغيرات التعليميه توجه منهجى وبحثى أصيل فى الكشف التناقضات

(١)حسن حسين البيلاوى، المنهج الاثنوجرافى فى دراسة المدرسة، مرجع سابق.

(٢)دنيا ابراهيم جمال الدين، دور التعليم العالى فى التمايز الاجتماعى فى مصر، مرجع سابق.

الاجتماعية فى الواقع وعلاقتها بالتناقضات والمصالح الطبقيه فى التعليم ، وذلك انطلاقاً من أن التعليم يعكس التركيب الاجتماعى فى أى مجتمع ويساعد على استمرار هذه التركيبه والمحافظه عليها وتدعيمها ايديولوجياً، والمدرسه فى المجتمع الطبقى ما هى إلا أداه فى يد الطبقه المسيطره فى المجتمع، حيث صممت المدارس ومؤسسات التعليم فى المجتمعات الرأسماليه التابعه بحيث تخدم المصالح السياسيه والاقتصاديه للطبقه الرأسماليه ، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المدارس من تشكل لشخصية المواطن ووعيه تشكيلاً يتفق مع نمط الحياة السائده فى تلك المجتمعات بحيث يشعر المواطن ، ويربى على أن التمايز الطبقى أمر طبيعى ويحدث فى كل مجتمع.(٦٤)

تاسعاً: أهم نتائج الدراسة والتوصيات:

نستخلص من هذه الدراسة أهم نتائجها وهى إذا أردنا تحقيق العدالة الاجتماعية فى مجتمعنا ومجابهة التمايز الطبقى الملاحظ علينا تحقيقها، أولاً فى سياسات التعليم التى ترسخ لمفهوم الطبقية وتزيده توغلاً فى جسد المجتمع. وقد حاول الباحث الإجابة على تساؤلات الدراسة في ضوء نظرية رأس المال الثقافي كموجه نظري لهذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة . فيما يلى:

- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين نوع الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطلبة والطالبات واختيار نوعية التعليم.
- فقد توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من طلبة وطالبات بالمدارس الحكومية كانوا ينتمون إلى طبقات وسطى، فيما كان طلبة وطالبات المدرسة الخاصة ينتمون إلى الطبقة العليا. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال الثقافي التي ترى أن المجتمع الطلابي ليس محيطا متجانسا من الناحية الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه حدوث نوع من التباينات والاختلافات الثقافية والعلمية للطلبة طبقا للأصول الطبقية التي ينتمون إليها .
- كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين الوعي الطبقي لأسر الطلبة والطالبات واختيار نوعية التعليم، فكلما ارتفع مستوى الوعي الطبقي كلما كانت مشاركة الآباء للأبناء مشاركة فعالة وناجحة، في الخاص حيث المشاركة الفعالة التي يحققها الآباء لأبنائهم. على العكس من آباء الطلبة والطالبات في الحكومي الذين لم يقدموا من الدعم المادي والمعنوي لأبنائهم ما يجعلهم قادرين على تحقيق أهدافهم العلمية والثقافية، وهذا يتفق مع المؤشرات الثلاث سابقة الذكر بأن للتعليم والمهنة والدخل أثرا واضحاً في اختيار نوعية التعليم.
- كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين المؤسسة التعليمية الثانوية التي أتى منها الطلبة والطالبات واختيار نوعية التعليم، حيث لوحظ أن الطلبة والطالبات

(١)شبل بدران، حسن البيلاوى، علم الاجتماع التربية المعاصر ، مرجع سابق، ص٢٤٣

الذين أتوا من مدارس ثانوية حكومية كانوا أكثر ميلاً للجامعات الحكومية، ربما يرجع ذلك إلى ما اكتسبوه في المدارس من قيم ومهارات علمية وتربوية، وطبيعة المناهج والمقررات العلمية وطريقة تدريسها لهم، بالإضافة إلى الثقافة المدرسية التي يتبناها هؤلاء الطلبة والطالبات، والتي نمت لدى بعضهم الرغبة في عدم الانتظام في العملية التعليمية، لعدم قدرة تلك المدارس على توفير الوسائل العلمية والثقافية والتربوية السلمية التي تكون بمثابة مرشدا جادا لهؤلاء الطلبة. على العكس من ذلك كشفت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من طلبة وطالبات المدارس الخاصة سوف يلتحقون بالجامعات الخاصة، وربما يرجع ذلك لطبيعة الثقافة المدرسية السائدة والجو العلمي والتربوي داخل هذه المدارس والتي أنشأت لديهم الرغبة في مواصلة العملية التعليمية، وتحقيق رغبات وطموحات الآباء، وهذا يرجع بالمجمل لدور الثقافة المدرسية في تطوير سلوكيات التعليم والتفوق المدرسي لدى الطلبة. وتتفق هذه النتيجة مع رأى "بييربورديو" في نظرية رأس المال الثقافي، حيث يرى أن النظام التعليمي التقليدي يقلل من المكتسبات الثقافية والتعليمية للطالب والذي يكون له الأثر السلبي على الطلاب، وهذا ما يطلق عليه بيير بورديو بالهابيتوس " وهو الثقافة والقيم والمعايير التي يكتسبها الطالب عن طريق المدرسة ويسلك وفقا لها، وطبقا لما أطفأته الأسرة عليه من معايير وأساليب ثقافيه تنعكس على حياة الطالب داخل المؤسسة التعليمية. فالطالب يأتي إلى المدرسة أو الجامعة ويكون مزودا بها، وتقوم المدرسة ببلورة هذه المعايير والمكتسبات الأسرية وتضفي على الطالب سمات وخبرات حياتيه كشكل من أشكال استكمال الدور التربوي كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، نظرا لقدرة المؤسسة التعليمية .. المدرسة أو الجامعة – على تزويد الطالب بالخبرات المناسبة له وفقا لما توفره تلك المؤسسات من رسائل وإمكانات تحقق له ذلك، لاسيما أن هذه السمات تتوافر في الجامعات الخاصة وتكاد تنخفض في الجامعات الحكومية.

–كما كشفت نتائج الدراسة عن دور المؤسسة التعليمية في اتساع حدة التأثيرات الطبقية والاجتماعية بالنسبة للطلبة والطالبات، وهذا ما أشار إليه بيير بورديو عندما أكد أن المؤسسة التعليمية تعمل على إعادة إنتاج أوضاع عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما تقدمه من فرز طبقي وتقسيم الطلبة طبقا لأوضاعهم الطبقية . ففي الحقيقية نجد أن الخاص تختفي فيها عملية التمييز الطبقي وشعور الطلبة بالعزلة، في ضوء أن هذا النمط من السلوك ينتشر داخل المؤسسات التعليمية الفقيرة التي تشجع على تنمية ثقافة العزلة لدى الطلبة، من هنا يتضح لنا التأثير الفعال للمؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها الطلاب والطالبات على اختيار نوعية التعليم.

▪ومن أهم التوصيات :

–ربط البحوث التربوية باحتياجات المجتمع.

–نشر ثقافة البحث التربوى بين صناع السياسة التعليمية والممارسين التربويين.

–تفعيل قنوات الاتصال بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية.

-وضع خطط استراتيجية لتطوير التعليم والاهتمام بالدارسين فى مجال السياسات التعليمية وتوفير بعثات ومنح لهم لدعم المهاره البحثية لهم.

-التعاون بين جميع مؤسسات الدولة والباحثين التربويين والاستعانه بهم باعتبارهم ذوى خبره لتقديم استفسارات فى حل المشكلات الراهنة لكل من العمل التربوى وصانعى السياسة والاستعانه بهم فى التوصيه واتخاذ قرارات.

المـراجــع

أولاً: المراجع العربية :

١.أحمد زايد ، تناقضات الحداثه فى مصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الجيزة، ٢٠٠٥.

٢.أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعى فى مصر، فى علا الخواجه محرر قضية التعليم فى مصر: العائد الاقتصادى والاجتماعى، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣.أسماء الهادى ابراهيم عبد الحى، التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية فى التعليم، جامعة الأزهر، كلية التربية، المجلد (٤)، العدد (١٧٠)، ٢٠١٦.

٤.أمل أبو سنه ، تعليم أفضى إلى طبقية ، ٢٠١٣:
http://www.shorouknews.com/columnns/view.aspx?cdate

٥.أنتونى جيدنز، مقدمه نقديه فى علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٦.برنامج التوعية الحقوقية للمجتمعات المحلية، العدالة الاجتماعية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية. اعدلوا فيما بينكم، مركز التأخى للديمقراطية، والمجتمع المدى ٢٠ فبراير ٢٠١٥:
https://www.farternity-sy.org

٧.تقرير الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، المضي فى التقدم، بناء المنعه لمنع المخاطر، ٢٠١٤https://www.un.org

٨.جمعه سعيد تهامى، دراسة تقويمية لمدى تحقق العداله الاجتماعية فى منظومة التعليم الاساسى فى ضوء بعض المتغيرات المحجتمعية المعاصره، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٨.

٩.حسن حسين البيلاوى، المنهج الاثنوجرافى فى دراسة المدرسة، مجلة التربية المعاصره عدد خاص البحث الكيفى فى التربية، العدد (٧١)، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

١٠.حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣

١١.حوته حسين سعد، الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم، المجلة العربية لعلم الاجتماع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، عدد (١١)، ٢٠١٣

١٢.دنيا ابراهيم جمال الدين، دور التعليم العالى فى التمايز الاجتماعى فى مصر، مركز تطوير التعليم الجامعى، كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد(٦)، ٢٠٠٤

١٣.ريتشارد باير، عن نظرية العدالة لجون رولز – تطبيق عملى لنظرية العدالة حاله اختياريه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١٢٦)، نوفمبر ١٩٩٠.
١٤.شيماء أحمد ، فاطمة الزهراء، التعليم فى مصر عقبه فى تحقيق التنمية، ماعدت للدراسات الحقوقية ، القاهرة، ٢٠١٠
١٥.عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الكتاب الاول المدخل، دار غريب للنشر ، القاهرة، ١٩٩٨
١٦.على السيد الشخيبى، علم اجتماع التربية المعاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٧.على ليله، التعليم الجامعى والحراك الاجتماعى: دراسة فى الواقع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٨.مجدى شفيق عبد السيد، تسليع التعليم العالى وسؤال الاستبعاد الاجتماعى، جامعة عين شمس، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٣٧)، سبتمبر ٢٠١٥.
١٩.محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، ط٢، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٠.محمد ياسر الخواجه، أزمة التعليم – أزمة مجتمع: دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٠٢.
٢١.محمود حموده، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٢٢.محمود عكاشه، سهير حواله، تقييم جوده التعليم الجامعى المفتوح بمصر من وجهة نظر مقدمى الخدمة والمستفيدين منها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، المجلد (٣)، العدد(٥).
٢٣.مهنى محمد ابراهيم غنايم، السياسه التعليميه والطبقية والمواطنة، المؤتمر العلمى العربى الثانى عشر الدولى التاسع، التعليم والمجتمع المدنى وثقافة المواطنة، سوهاج ، ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٨.
٢٤.مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، الحق فى التعليم العالى بين التوامات الحكومة المصرية بين ممارستها فى الواقع: ورقة حقوقيه، ديسمبر ٢٠٠٧:
http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid:3456

٢٥.ناهد رمزى، العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى: دراسة للمنظومة التعليمية – دراسة وصفيه، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة – مصر ، المجلد الثالث، ٢٠٠٧

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1.Cristina Iannelli, "Lindsay Paterson. Does Education Promote Social Mobility?", "Education and social mobility in Scotland in the zoth century", 2005 www.ces,ed.ac.uk/

2.Croxford, L. School differences and social segregation: comparison between England, Wales and Scotland. Education Review, Vol.15, No.1, 2001

3.Gerardi Steven, Family income and fathers' education as a function of human capital, international Journal of Academic, Vol.3, No.5, Sep 2011.

4.Harris Roxy, "Language and sociology class, arosen contribution changing English: studies culture Education, Vol.16, NO.11, Mar 2009.

5.Janel Thompson. B. A. sociology made simple. Heineman. London, 1986.

6.Jostein Gripsrud & Jan Hovden. Changing relations: Class, education and cultural capital, Poetics Journal, Vol.39, No.6, Dec 2011

7.Kathleen Bennett, Margaret LeCompte. The Way Schools Work: A Sociological Analysis of Education, New York: Longman, 1990.

8.Keith Grint, work and society Areader, polity press, 2002.

9.Quinn Andrew and Rewauinn, "An Exploratory Study of Opinions on Clickers and Class Participation From Students of Human Behavior in the Social Environment", Vol.20, No.6, Sep 2010.

10.Rosalie Ambrosino, et al. Social Work and Social Welfare: An Introduction, 4th Edition, United States, tham son learning, 2001.

11.Shavit, Y. and Müller, W. 'The institutional embeddedness of the stratification process', in Y. Shavit and W. Müller (eds) From School to Work, Oxford: Clarendon Press, 1998.

12.Shavit, Yossi, and Blossfeld, Hans-Peter, eds. Persistent Inequality: Changing Educational Attainment in Thirteen Countries. Social Inequality Series, British Journal of Educational Studies, Vol.42, No.4, 1994

13.Spooner Alan and Hawker sara, Oxford paperback Dictionary: The saurus and word power Guide, New York University press, 2002.

14.Steven Gerardi. family income and fathers' education as a function of human capital, International Journal of Academic Research, Vol.3, No.5, Sep 2011

15.Tdofari, sowaribi. The commodification of Higher Education in the in the welfare state of Sweden: Exploring the possibilities, Doctoral (PhD) in Educational Studies, University of Glasgow, Sweed, July 2008.

16. T he World Bank, Beyond Economic Growth: Meeting the Challenges of Global Development, 2002.

17.Thomas F. Remington. The Russian Middle Class policy objective National council for Eurasian and East Ewopeaan Research university of Washington, 2010.

18.W. Robinson and J. Harris A. Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnational Capitalist Class. Science and society, Vol.64, No.1, 2000.

19.Walker John Raymond, Dictionary of politics, Education, publishing corporation, 1999.

20.Stube Jenny M., "Class, culture, and participationin the collegiate extra-curriculum", Sociological Forum Journal. Vol (24), Issue (4), Dec 2009.

21.Bourdieu Pierre, Culture Reproduction and Social Reproduction: In Knowledge Education and Social Change, Edited by Rchard Brown. London, Tavistin, 1973.